



## أهمية تتبع النقول عند المحدثين وأثره في ضبطها

المكي أفلاينة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فإنه لا يخفى أن أي نقل يتداوله الناس يكون عرضة للافتتات والزيادة والنقصان ما لم تكن هناك ضوابط تضبطه. فلذا لم تسلم كتب السابقين من الزيادة والنقص والتحريف، وحتى في الحياة العامة يمكن أن يلمس الإنسان العادي أن القوم لا يعتنون بضبط النقول ونقلها سليمة من أي خلل، وهذا أمر يسقطهم في عداوات ومشاحنات كانوا في غنى عنها.

إذا كان الأمر كذلك في الحياة اليومية، والناس يحتاجون إلى التأكد مما يتناقلونه فيما بينهم تجنباً للوقوع في الكذب والبهتان، أو على أقل تقدير عدم الخطأ في النقل، فإن نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأحرى يحتاج إلى تدقيق وصيانة بأعلى معايير الدقة والصواب حتى لا يختلط بما ليس منه، خصوصاً وأن هذا الأمر دين، ولا يجوز التزديد في شرع الله تعالى.

ويعتبر المحدثون الذين أرسوا جملة من الدعائم في سبيل صيانة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمحافظة عليها بضمّة نقيه، فكان علم الجرح والتعديل وعلم العلل، إلى جانب علوم حجة هي عماد المنهج النقلي مما نجد له صدى في العلوم الأخرى، إذ استفاد أصحابها منه وطبقوه في مختلف جوانب المعرفة الإسلامية القائمة على ضبط النقل، وأخذة عن الثقات.

ومن أسلوب المحدثين في سبيل تحرير الأحاديث: تتبع النقول، والموازنة فيما بينها من أجل ضبط ما تم نقله، والتمييز بين صحيحه من سقيم، فكان عملهم في هذا المجال بمثابة السبق في تحقيق الروايات والنصوص. وإذا كان المحدثون يعمدون إلى الرحلة في سبيل ضبط الأحاديث وتلقيها مشافهة من الرواة، فلا بد من الرحلة بين الكتب والمصادر من أجل تدقيق ما ينقله الباحث، والتأكد مما ينقل، لأن

الخطأ في النقل سيؤدي به إلى إصدار أحكام لا أصل لها.

نظراً لأهمية هذا الموضوع، استخرت الله عز وجل في الكتابة فيه، وحاولت إبراز هذا الجانب للمشتغلين بالعلم تنبيهاً على جلالته، وبياناً لجهود المحدثين في إرساء معالم المنهج النقلي، إلى جانب الجهد العقلي في سبيل صيانة سنة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد ارتأيت أن يكون هذا الموضوع في مبحثين اثنين: أولهما بعنوان: أهمية تتبع النقول عند المحدثين. وثانيهما بعنوان: أثر تتبع النقول في ضبطها. وما التوفيق إلا بالله العزيز الحكيم.

**المبحث الأول: أهمية تتبع النقول عند المحدثين:**

إن التأمّل في صنيع المحدثين في نقد الروايات المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم يلمس دقتهم في ضبطها وحرصهم على الأخذ عن الثقات لأن هذا الأمر دين، فلا يؤخذ عن غيرهم تجنباً للوقوع في المهالك، خصوصاً وقد تجرأ بعض القوم على نسبة أقوال إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم تصدر منه عليه السلام. وفي ذلك، ذكر الإمام مسلم في باب وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: "واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"<sup>(1)</sup>، وروى أيضاً بسنده عن محمد بن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"<sup>(2)</sup>.

وهذا التدقيق هو الذي دفع بعلماء الحديث إلى تتبع الأسانيد لمعرفة الرواة ومدى وثافتهم، فإن كانوا أحياء، رحل إليهم المحدث للتأكد من المصدر وصحة سماعه من المروي عنه كما فعل شعبة بن الحجاج، فقد روى ابن عدي عن شيخه عبدالكبير بن عمر الخطابي بالبصرة، ثنا محمد بن سعيد العطار، سمعت نصر بن حماد يقول: "كنا قعوداً على باب شعبة نتذاكر، فقلت: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبه بن عامر قال: كنا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فجئت ذات يوم والنبي صلى الله عليه وسلم حوله أصحابه، قال: فسمعت يقول: من توضع فأحسن

1- خطبة الإمام مسلم في صحيحه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1، ص 8.

2- المرجع السابق، ج 1، ص 15.

الوضوء ثم صلى ركعتين فاستغفر الله إلا غفر له. قال: فقلت: بَخِّ بَخِّ. قال: فجذبني رجل من خلفي، فالتفت فإذا عمر بن الخطاب قال: الذي قال قبل أحسن. قلت: وما قال؟ قال: من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت. قال: فخرج شعبة فلطمني ثم رجع، فتنحيت من ناحية. ثم خرج بعد فقال: ما له بعد يبكي؟! فقال له عبدالله بن إدريس: إنك أسأت إليه! قال: انظر ما يحدث عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم! قال شعبة: أنا قلت لأبي إسحاق: من حدثك؟ قال: حدثني عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر. قال: سمع عبدالله بن عطاء من عقبة؟ قال: فغضب، ومسعر بن كدام حاضر، فقال: قد أغضبت الشيخ! قلت: ليصحح هذا الحديث. فقال مسعر بن كدام: عبدالله بن عطاء بمكة. قال شعبة: فرحلت إلى مكة فلقيت عبدالله فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدثني. قال شعبة: ثم لقيت مالك بن أنس فقال: سعد بالمدينة لم يحج العام. قال شعبة: فرحلت إلى المدينة فلقيت سعدا فسألته، فقال: الحديث من عندكم، زياد بن مخراق حدثني. قال شعبة: فلما ذكر زياد، قلت: أي شيء هذا الحديث؟! بينما هو كوفي إذ صار مكيا إذ صار مدينيا<sup>(3)</sup> إذ صار بصريا! قال شعبة: فرحلت إلى البصرة فلقيت زياد بن مخراق فسألته، فقال: ليس الحديث من نايتك<sup>(4)</sup>! قلت: حدثني به. قال: لا تريده! قلت: حدثني به. قال: حدثني شهر بن حوشب عن أبي ریحانة عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال شعبة: فلما ذكر شهر، قلت: دمر علي هذا الحديث، لو صح لي هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحب إلي من أهلي ومالي والناس<sup>(5)</sup>.

3- "مدينيا"، كذا اختار محققو كتاب الكامل، وأشاروا في الهامش إلى ورود الكلمة في نسختين آخرين: "مدنيا"، ولم يفسروا سبب اختيارهم.

4- ورد في بعض النصوص: "ليس من نايتك"، وفي أخرى: "ليس من بابتك"، والظاهر أنه حصل تصحيف في الكلمة، وأن الصواب هو "ليس من بابتك"، بمعنى لا يصلح لك أو ليس غايتك. جاء في لسان العرب، الباب والبابة في الحدود والحساب وغيره، الغاية. ونقل عن ابن السكيت وغيره: البابة عند العرب، الوجه. مادة: "بوب"، دار صادر، بيروت، ط 2، ج 1، ص 224، وجاء عند القرطبي: "وهذا شيء من بابتك، أي يصلح لك" الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة، ج 1، ص 410.

5- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ترجمة: شهر بن حوشب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وعبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1418هـ/ 1997م، ج 5، ص 57-58 و ج 18، ص 898.

فكانت العناية بنقل الأحاديث بأسانيدھا حتى لا يقول من شاء ما شاء كما قال ابن المبارك<sup>(6)</sup>، فيعرف بذلك الناقل ولا ينسب القول لمجهول. وبمعرفته يستطيع المتلقي التمييز بين الثقة وغيره. وهكذا نشأ علم الجرح والتعديل وتطورت الدراسات فيه، واستوى عوده في التصنيف. وهو علم يهتم ببيان مدى وثاقة الرواة ليؤخذ حديثهم أو يرد. ولا يدخل ذلك في مجال الغيبة المحرمة، إذ لولا ذلك لأدخل في شرع الله تعالى ما لم يقله، فهو إذن من الأمور المستثناة التي يجوز فيها الكلام في الأفراد صيانة لشرع الله تعالى. ولا يقف الأمر عند حدود بحث مدى استقامة الراوي في دينه وصدقه ومعتقده، بل ينظر أيضاً في مدى ضبطه، واستمرار هذا الضبط معه إلى حين روايته للحديث، أما إذا لم يستمر معه لسبب من الأسباب، فإنه لا يوصف بالضبط الذي تقبل معه رواية الحديث، فلا يقبل منه عندها إلا ما رواه قبل تغييره، يعرف ذلك بالتتابع لأحواله.

يفهم من ذلك أن من روى الحديث تعرض روايته على المحك بهدف معرفة مدى صحته، وذلك بتبعه عند غيره ممن رواه أيضاً، والموازنة بين الروايات لمعرفة مدى موافقة روايته رواية غيره من الثقات أو مخالفته لهم. وقد يكون ممن يخالف غيره من الثقات عند روايته عن شيخ بعينه، فيعرف بذلك حتى لا تعتمد روايته عنه كما هو حال أحمد بن أبي أوفى، قال فيه ابن عدي: "أظنه بصرياً، يحدث عنه أهل الأهواز. يخالف الثقات في روايته عن شعبة، وقد حدث عن غير شعبة بأحاديث مستقيمة"<sup>(7)</sup>.

لهذا السبب، فإن المحدث يقوم بتتبع الطرق المختلفة للحديث حتى يتهيأ للموازنة بين الروايات فتتضح له دقائقها، مثل: اتصال السند وانقطاعه، وتبين اسم راو ذكر مكنى عنه، واتفاق الروايات واختلافها، إلى غير ذلك من الفوائد الهامة التي يقف عليها المشتغل بهذا العلم.

وفي هذا الصدد، قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"<sup>(8)</sup>. وهذا أبو حاتم الرازي يقول: "لو لم نكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه"، وفي كلام يحيى بن معين: "ثلاثين وجها"<sup>(9)</sup>.

6- ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ/1952م، ج 1، ص291، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 6، ص 165، والكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة النبوية، ص 393، والقاضي عياض، الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط1، 1379هـ/1970م، ص 194.

7- ابن عدي، الكامل، ج 1، ص 278، ج 7، ص 7 (ترجمة: أحمد بن أبي أوفى).

8- ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1977م، ص 91.

9- السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ج 3، ص 299-300.

ولأجل التمييز بين مدى قوة ضبط الرواة وعلمهم، نجد ابن حجر العسقلاني لما تعرض لحديث "يا أبا عمير، ما فعل النغير؟"<sup>(10)</sup>، حديث الطائر نقل بعضاً من فوائده عن أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص، الفقيه الشافعي، منبها على هذه الفائدة، ثم قال: "وفيما يسره الله تعالى من جمع طرق هذا الحديث واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم ممن لا يهتدي لتحصيل ذلك"<sup>(11)</sup>.

انطلاقاً مما سبق، يتبين لنا أن من فوائد تتبع الروايات المختلفة للحديث ما يأتي:

- 1- بيان مخرج الحديث، بحيث يعرف راويه، وكم عدد رواته، فقد يصل بذلك إلى درجة التواتر.
- 2- جمع ألفاظ المتون ومعرفة الزيادات، ومن زاد، ومدى وثاقته، وهذا له أثره في الحكم على الحديث قبولاً أو رداً بناء على مدى وثاقته.
- 3- معرفة مخالفة الراوي غيره فيما روى، ولا شك أن معرفة درجة المخالف في العدالة والضبط يؤدي إلى تقديم رواية على رواية أخرى إذا تعذر الجمع بين الروايات.
- 4- قد تكون للحديث قصة، وهو ما يعبر عنه العلماء بمناسبة ورود الحديث، فنجدها في رواية بينما الرواية الأخرى جاءت مجملة. والعلم بالمناسبات يساعدنا على حسن فهم الحديث، شريطة أن تكون هذه المناسبة رويت من طريق سليم.
- 5- الاطلاع على علة الخبر بانكشاف غلط الغالط، وتدليس المدلس، ووصل المعنعن، فيتيسر للمحدث الموازنة بين الروايات، أو إدراج في غير محله، فإن كان هناك خلل تبين. ومن هذا القبيل ما رواه يعقوب بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن المناسبة رويت من طريق سليم.

10- جزء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، وقال ابن مسعود: "خالط الناس، وذاك لا تكلمته، والدعابة مع الأهل، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط 3، 1987م، ج 5، ص 2270، ح 5778، وباب الكنية للصبي وقيل أن يولد للرجل، ج 5، ص 2291، ح 5850، ومسلم في صحيحه، كتاب الأدب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه، وجواز تسميته يوم ولادته، واستحباب التسمية بعبدالله وإبراهيم وسائر أسماء الأنبياء عليهم السلام، ج 3، ص 1692، ح 2150.

11- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ج 10، ص 584-585.

الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة: "لا يحرم من الرضاعة المصّة ولا المصتان"<sup>(12)</sup>. قال علي بن المديني: "وهذا غلط. رواه يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم"<sup>(13)</sup>. ورواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج بن أبي الحجاج أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: "ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: غرة عبد أو أمة"<sup>(14)</sup>.

وحديث ابن إسحاق عندهم خطأ، وأدخل حديثاً في حديث. والحديث عندي: حديث هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تحرم المصّة والمصتان". وحديث هشام بن عروة، عن الحجاج بن أبي الحجاج، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: "ما يذهب مذمة الرضاع؟". وعن هشام بن عروة، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة: "الرضاع ما فتق الأمعاء"، وقول أبي هريرة وحديث الثلاثة صحاح، وحديث ابن إسحاق وهم"<sup>(15)</sup>.

ووجه الخطأ هنا أن ابن إسحاق روى حديث "لا يحرم من الرضاعة المصّة والمصتان" بسند غير سنده، إذ رواه عن هشام بن عروة عن أبيه، عن الحجاج، عن أبي هريرة، بينما السند الصحيح الذي يروى به هذا المتن هو عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والأصل أن المتن الذي يروى به السند الذي ذكره ابن إسحاق هو: "ما يذهب عني مذمة الرضاع؟"، فكان ذلك من ابن إسحاق إدخالاً لحديث الحجاج في حديث عبدالله بن الزبير.

6- معرفة مدى قوة الرواية التي حصل فيها الاختلاف، ومدى تأثيرها في الرواية الأخرى. والشرط عند محققي المحدثين أنه لا يتوقف عن تصحيح الحديث بمجرد حصول الاختلاف،

12- أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاع، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، ص 1411 هـ/1991 م، ج 3، ص 300، ح 5460، وفيه زيادة: "إنما يحرم ما فتق من اللبن".

13- أخرجه أحمد في مسنده، مؤسسة قرطبة، مصر، ج 4، ص 4، ح 16155، وج 4، ص 5، ح 16166، والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاع، ج 6، ص 101، ح 3309.

14- أخرجه أحمد في مسنده، ج 3، ص 450، ح 15771، والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب حق الرضاع وحرمة، ج 6، ص 108، ح 3329، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرضاع، باب ما يذهب مذمة الرضاع عن قصر به فيه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414 هـ/1993 م، ج 10، ص 43، ح 4230، وباب البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم العبد والأمة أراد به أحدهما لا كليهما، ج 10، ص 44، ح 4231.

15- علي بن المديني، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1980 م، ص 82-83.

اللهم إلا إذا تكافأت الروايات، لأن ذلك هو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر<sup>(16)</sup>، وقد علق ابن دقيق العيد على قول بعضهم: "إذا اختلفت الروايات، وكانت الحجة ببعضها دون بعض، توقف الاحتجاج"، بقوله: "لكن بشرط تكافؤ الروايات أو تقاربها. أما إذا كان الترجيح واقعا لبعضها إما لأن روايته أكثر أو أحفظ، فينبغي العمل بها، إذ الأضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح، فتمسك بهذا الأصل، فإنه نافع في مواضع عديدة، فيقوم في الذهن منها صورة توجب التضعيف، والواجب أن ينظر إلى تلك الطرق، فما كان منها ضعيفا أسقط عن درجة الاعتبار، ولم يجعل مانعا من التمسك بالصحيح القوي"<sup>(17)</sup>.

7- الجمع بين الروايات التي ظاهرها التعارض، إذ نستطيع تفسير الحديث بالحديث، وهذا داخل فيما يسميه علماء الحديث بمشكل الحديث ومختلفه، وقد ألف فيه العلماء مصنفات جلييلة بهدف رد دعوى التعارض بين الأحاديث، منها: مختلف الحديث لابن قتيبة، ومشكل الآثار، وشرح معاني الآثار كلاهما للطحاوي، وكتاب المشكلين للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري الإشبيلي.

8- الترجيح بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض ما لم نتمكن من الجمع بينها، كأن يكون رواة حديث أكثر فقها من الثاني، أو أكثر ضبطا، أو أكثر عدالة، أو أكثر عددا، إلخ.

9- استخراج النكت الحديثية، مثل معرفة العالي والنازل من الأسانيد، ورواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الصحابي عن التابعي، ورواية الشيخ عن تلميذه، وتدريج الرواة، ورواية الأقران عن بعض.

وما البحث عن هذه الأوجه إلا للتعرف على هذه الدقائق التي ألمحت إليها حتى لا يعتبر الصحيح ضعيفا، ولا الضعيف صحيحا، وهو مدخل لطيف من مداخل علم العلل. لأجل ذلك، قال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف روايته، ويعتبر بمكانهم في الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط"<sup>(18)</sup>.

وقد نبّه ابن حجر العسقلاني على إحدى سلبيات عدم تتبع طرق الحديث، فقال: "... وعجيب

16- ابن حجر، فتح الباري، ج 5، ص 318.

17- ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (عند تعليقه على حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في بيع وشرط، رقم: 273)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1، 1414 هـ/ 1994 م، ص 523-524.

18- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 90-91.

ممن يتكلم عن الحديث، فيرد ما فيه صريحا بالأمر المحتمل، وما سبب ذلك إلا إثارة الراحة بترك تتبع طرق الحديث، فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا<sup>(19)</sup>.

المبحث الثاني: أثر تتبع النقول في ضبطها:

لقد كان للمنهج الذي سلكه المحدثون في تتبع الروايات الأثر البالغ في نقدها والتمييز بين صحيحها وسقيمها، فتيسر للأمة الإسلامية صيانة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدخيل والمكذوب، وهو منهج لم يسبقوا إليه، فحق لهم أن يفخروا بذلك. وقد لمس العلماء أهمية هذه الطريقة لتدقيق النقول، فقاموا باقتفاء أثر المحدثين في العلوم التي صنفتها فيها، فظهر أثر ذلك في كتاباتهم على مستوى التفسير والفقه والأصول واللغة والتاريخ والجغرافية وغيرها.

ويمكن لنا تلمس أثر هذا التتبع للروايات عند المحدثين في سبيل ضبط النقول فيما يأتي:

1- ترجيح رواية على أخرى بسبب الخطأ الحاصل فيها:

لبيان ذلك، أشير إلى حديث وائل بن حجر في الجهر بـ: "آمين" بعد قراءة الفاتحة في الصلاة.

روى هذا الحديث: سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن العنيس، عن وائل بن حجر، قال: "سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: **رُفَّ قَ قَ جَ جَ** فقال: آمين. ومد بها صوته"<sup>(20)</sup>.

19- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج 12، ص 222.

20- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، توثيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، لبنان، 1414هـ/1994م، ج 2، ص 187، ح 7960، وأحمد في مسند، ج 4، ص 315، ح 18868، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، دار الجليل، لبنان، ج 1، ص 246، ح 932، والترمذي في سننه، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في التأمين، وقال فيه: "وفي الباب عن علي وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث وائل بن حجر حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها. وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق. وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنيس عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: **رُفَّ قَ قَ جَ جَ** فقال: آمين، وخفض بها صوته، قال أبو عيسى: وسمعت محمدا يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث فقال: "عن حجر أبي العنيس"، وإنما هو حجر بن عنيس، ويكنى أبا السكن. وزاد فيه: "عن علقمة بن وائل"، وليس فيه عن علقمة، وإنما هو "عن حجر بن عنيس عن وائل بن حجر". وقال: "وخفض بها صوته"، وإنما هو: "ومد بها صوته". قال أبو عيسى: وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال: حديث سفيان في هذا أصح من حديث شعبة. قال: وروى العلاء بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 2، ص 27-29، "ح" 248.



أما شعبة بن الحجاج، فقد رواه عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنيس عن علقمة بن وائل، عن وائل، قال: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قرأ: **قَدْ جَاءَ نَصْرُ رَبِّكَ** قال: آمين. وأخفى بها صوته" (21).

فبين الروایتين خلاف لا يخفى على الناظر، إذ في رواية شعبة أنه عليه الصلاة والسلام أخفى التأمين، بينما عند سفيان أنه جهر بها، وهذا يدفع بالمحدث إلى النظر في مجموع الروايات المنقولة في هذا الصدد، وبالعودة إليها سيجد ما يأتي:

- يروي الجهر عن وائل كل من علقمة بن وائل (22) وعبد الجبار بن وائل (23) وكليب بن شهاب (24)، كما يرويه أيضًا سفيان عن سلمة بن كهيل (25) وتابعه في ذلك كل من العلاء بن

---

21- رواه عن شعبة، سليمان بن حرب، وأبو الوليد الطيالسي عند الحاكم في المستدرک، وصححه على شرط الشيخين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م، ج2، ص253، ح2913، وحجاج بن نصير عند الطبراني في المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ط2، 1404هـ/1983م، ج22، ص44، ح110، ووکیع بن الجراح عنده أيضًا في المعجم، ج22، ص45، ح112، وعفان عنده أيضًا في المعجم، ج22، ص9، ح3.

22- أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، باب جهر المأموم بالتأميم، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/1994م، ج2، ص58، ح2279.

23- أخرجه أحمد في مسنده، 4، ص318، ح18893، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين حيال الأذنين، ج2، ص122، ح879، وابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب الجهر بآمين، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م، ج1، ص278، ح855، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين حذو المنكبين، ج1، ص307، ح953، والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها، تحقيق: السيد عبدالله هاشم بياني المدني، دار المعرفة، 1386هـ/1966م، ج1، ص334، ح5، وقال فيه: هذا إسناد صحيح، والطبراني في المعجم الكبير، ج22، ص20، ح30، ج22، ص21، ح32، وح33، وح34، وح35، وح22، ص23، ح41.

24- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج22، ص41، ح102.

25- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في التأمين، وقال فيه: "وفي الباب عن علي وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث وائل بن حجر حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها. وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق، ج2، ص27-29، ح248، والطبراني في المعجم الكبير، ج22، ص44، ح111.

صالح<sup>(26)</sup> ومحمد بن سلمة بن كهيل<sup>(27)</sup> وغيرهما<sup>(28)</sup>.

- بينما يروي الإسرار بالتأمين شعبة فقط، تفرد بذلك<sup>(29)</sup>، ثم إنه اختلف عليه فيه، إذ يروي عنه الجهر أيضًا<sup>(30)</sup>.

بفضل تتبع النقول تمكّنًا من الوقوف على هذه المفارقات، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أنه قد اختلف على شعبة في رواية حال تأمين الرسول عليه الصلاة والسلام، في مقابل رواية سفيان الذي لم يرو عنه سوى الجهر بالتأمين مع متابعة غيره له، وإقرار شعبة بتقديم سفيان الثوري عنه في الضبط، إذ قال: "سفيان أحفظ مني"، وقال له رجل: وخالفك سفيان! قال: "دمغتني"، وقال يحيى بن سعيد القطان: "ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان"<sup>(31)</sup>، وقال البيهقي في الخلافيات: "لا أعلم اختلافًا بين أهل العلم بالحديث أن سفيان وشعبة إذا اختلفا فالقول قول سفيان"<sup>(32)</sup>، بناء على كل ما سبق نجزم أن شعبة قد أخطأ في روايته، ونقدم رواية سفيان لرجحانها.

- 
- 26- هو العلاء بن صالح التيمي، أخرج له أبو داود والنسائي والترمذي، ذكره ابن حبان في الثقات، ج 8، ص 502 تر 14679، ووثقه ابن معين وأبو داود ويعقوب بن سفيان وابن نمير والعجلي، لكن قال فيه البخاري: لا يتابع. ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م، ج 8، ص 164 تر 331.
- 27- محمد بن سلمة بن كهيل ذكره ابن حبان في الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1975م، ج 7، ص 375 تر 10505، وضعفه غيره، قال فيه الجوزجاني: ذاهب الحديث. أحوال الرجال، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ، ص 64 تر 60 و61، ونسبه ابن عدي للتنسيق، الكامل في ضعفاء الرجال، ج 7، ص 443-444 تر ج 65، ص 1686.
- 28- نص على ذلك البيهقي في سننه الكبرى، باب جهر الإمام بالتأمين، ج 2، ص 57، ح 2275.
- 29- أخرج أحمد في مسنده من طريق محمد بن جعفر، ج 4، ص 316، ح 18874، والطبراني من طريق أبي الوليد عن شعبة في المعجم الكبير، ج 22، ص 43، ح 109، ومن طريق حجاج بن نصير في الكبير أيضًا، ج 22، ص 44، ح 110، ومن طريق وكيع، ج 22، ص 45، ح 112.
- 30- أخرج البيهقي في سننه الكبرى، باب جهر الإمام بالتأمين، ج 2، ص 58، ح 2278.
- 31- سمعه منه ابن الجعد وأورده في مسنده، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م، ص 283 تر 1898.
- 32- يراجع: ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحى وأبو محمد عبدالله ابن سليمان وأبو عمار ياسر بن كمال، دار المنجرة للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ/2004م، ج 3، ص 582.

## 2- تصحيح وهم وقع في حديث بسبب الإدراج:

وذلك كما حصل في حديث رواه سفيان بن عيينة، أدخل حديثا في حديث على سبيل التوهم، تبين للعلماء وهمه بسبب جمع الروايات.

أخرج الترمذي قال: حدثنا نصر بن علي وغير واحد، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، سمعه من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل: "أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجلان يختصمان، فقام إليه أحدهما وقال: أنشدك الله يا رسول الله لما قضيت بيننا بكتاب الله. فقال خصمه وكان أफقه منه: أجل يا رسول الله! اقض بيننا بكتاب الله، وائذن لي فأتكلم، إن ابني كان عسيفا على هذا فزنا بامرأته، فأخبروني أن على ابني الرجم، ففديت منه بائة شاة وخادم، ثم لقيت ناسا من أهل العلم فزعموا أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وإنما الرجم على امرأة هذا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله. مائة شاة والخادم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغديا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها، فغدا عليها فاعترفت فرجمها".

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا معن، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه. حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن ابن شهاب، بإسناده نحو حديث مالك بمعناه.

قال: وفي الباب عن أبي بكر وعادة بن الصامت وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وجابر بن سمرة وهزال وبريدة وسلمة بن المحبق وأبي برزة وعمران بن حصين. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح. وهكذا روى مالك بن أنس ومعمر وغير واحد عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وروا بهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا زنت الأمة فاجلدوها فإن زنت في الرابعة فبيعوها ولو بصفير".

وروى سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل قالوا: "كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم"، هكذا روى ابن عيينة الحديثين جميعا عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل. وحديث ابن عيينة وهم فيه سفيان بن عيينة، أدخل حديثا في حديث.

والصحيح ما روى محمد بن الوليد الزبيدي ويونس بن عبيد وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا زنت الأمة فاجلدوها".

والزهري، عن عبيدالله، عن شبيل بن خالد، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا زنت الأمة". وهذا الصحيح عند أهل الحديث، وشبيل بن خالد لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، إنما روى شبيل عن عبدالله بن مالك الأوسي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الصحيح. وحديث ابن عيينة غير محفوظ. وروى عنه أنه قال: "شبيل بن حامد"، وهو خطأ، إنما هو "شبيل ابن خالد"، ويقال أيضاً: "شبيل بن خليل"<sup>(33)</sup>.

### 3- تصحيح خطأ بسبب سوء النقل من كتب الجرح والتعديل:

ذلك أنه قد يقع للمحدث سهو وهو ينقل كلاماً خاصاً بأحد الرجال مثلاً من كتاب معين، فيقع بصره على ما كتبه المؤلف في حق راوٍ آخر، وبالعودة إلى النقول التي اعتمد عليها والموازنة بينها، يمكن لنا معرفة مدى ضبطه لما نقل، كما هو الحال بالنسبة لما نقله ابن الجوزي عن ابن حبان في حق مشرح بن هاعان، إذ نقل عن ابن حبان فيه: "قال ابن حبان: انقلبت عليه صحائفه، فكان يحدث بما سمع من هذا عن ذلك وهو لا يعلم، فكل ما رواه عن شعبة هو ما سمعه من الحسن بن عمار، فبطل الاحتجاج به"<sup>(34)</sup>، إلا أن ابن الجوزي وهم في ذلك، فما نسبه لابن حبان إنما هو في حقيقة الأمر قاله في مصعب بن سلام التميمي، أورده ابن حبان بعد مشرح<sup>(35)</sup>. قال ابن حبان في مصعب هذا: "يروى عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها. روى عنه ابن لهيعة والليث وأهل مصر. والصواب في أمره ترك ما انفرد به من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات"<sup>(36)</sup>، ومقصوده بالمناكير: تفرد بأحاديث عن عقبة. وقد قال يحيى بن معين في مشرح فيما رواه عنه عثمان بن سعيد الدارمي: ثقة، وقد روى عنه بكر بن عمرو ووثقه<sup>(37)</sup>.

- 33- أخرج كل ذلك الترمذي في سننه، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، ج 4، ص 39-40، ح 1433.
- 34- ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1406 هـ، ج 3، ص 121 تر 3325.
- 35- ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396 هـ، ج 3، ص 28 تر 1069.
- 36- المرجع السابق، ج 3، ص 28 تر 1068.
- 37- يراجع: ابن عدي، الكامل، ج 8، ص 231-232 تر 332/1953، و ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8، ص 492-493 تر 15280/1973، والمزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400 هـ/1980 م، ج 18، ص 114 تر 656.

وقد حسّن الترمذي حديث مشرح ، فإنه بعد أن أخرج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو كان بعدي نبي" من طريق بكر بن عمرو، عن مشرح بن هاعان، عن عقبة بن عامر مرفوعاً قال: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مشرح بن هاعان"<sup>(38)</sup>.

وبهذا يتبين أنه عن طريق الرجوع إلى الأصول، والموازنة بين النصين، يتبين مدى سلامة النقل.

#### 4- تصحيح تصحيحات<sup>(39)</sup> النقلة:

ذلك أنه قد يحصل تصحيف عند نقل كلام الأئمة في الرجل، فيحصل بسبب ذلك تغير في المعنى، ويتم الطعن في الرجل بغير موجب، كما وقع في قول أبي حاتم: "هو على يدي عدل"، أطلق ذلك في حق أربعة أشخاص فيما رواه عنه ابنه، وهم: 1- جبارة بن المغلس<sup>(40)</sup>. 2- عمر بن حفص العبدي<sup>(41)</sup>. 3- محمد بن خالد بن يزيد اللؤلؤي<sup>(42)</sup>. 4- يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري<sup>(43)</sup>. يقصد أبو حاتم بذلك تحريج الراوي، وقد غاب هذا المعنى عن الحافظ العراقي، فقرأ عبارته قراءة غير صحيحة، فنقل عنه: "هو على يدي عدل"، وفهمها على أنها من ألفاظ التوثيق، وهذا غير صحيح<sup>(44)</sup>.

#### 5- العناية بتصحيح الكتب:

درج علماء الحديث على العناية بضبط الصدور وكذا ضبط السطور، وبناء على ذلك مايزوا بين الرواة من حيث قوة الضبط، فنجدهم يوثقون الراوي بسبب حفظه، وتضعيفه بسبب رداءة ضبطه، كما أن

38- أخرجه الترمذي في سننه، باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ج 4، ص 574، ح 3686.

39- المقصود بالتصحيف: تغيير صورة الكلمة أو الحرف عن وضعه الأصلي. والتصحيف يقع إما بسبب سوء السمع أو البصر. وقد يكون تغييراً للمعنى، بأن يحافظ على اللفظ كما هو، لكن يفهمه على غير وجهه الصحيح، فيغير المعنى. وقد ألف العلماء كتباً في هذا المجال، لعل من أوسع ما ألف في ذلك ما كتبه أبو أحمد العسكري (ت 382هـ) بعنوان: تصحيحات المحدثين في ثلاثة أجزاء، جعل الأول منها لجملة من أخبار المصحفين وما روي من أوهام، وشرح في الثاني ما أشكل من ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم فيقع فيه التصحيف، وذكر في الثالث ما يصحف في الأساء، والصحيح منه. وقد نبه على منهجه بنفسه. تصحيحات المحدثين، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربي الحديثة، القاهرة، ط 1، 1402هـ، ج 1، ص 1، ح 395.

40- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج 2، ص 550.

41- المرجع نفسه، ج 6، ص 103.

42- المرجع نفسه، ج 7، ص 243.

43- المرجع نفسه، ج 9، ص 214.

44- يراجع تعليق السخاوي على صنيع العراقي في كتابه فتح المغيث، ج 1، ص 375-376.

الراوي قد يكون صحيح الكتاب، معتمدا عليه في الرواية، فيكون ثقة فيما روى منه، بينما يضعفونه فيما روى من حفظه إذا كان لا يضبط، وقد كان الحرص على سلامة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخطأ والوهم داعيا قويا للعناية بضبطها حفظا بالسهر على مذاكرتها ومدارستها حتى لا تتفلت، وكذا ضبطها كتابة، فإن الكتابة قيد لها من الضياع والنسيان.

لأجل ما سبق، نجد العلماء يوصون بعرض المكتوبات على الشيوخ<sup>(45)</sup> أو مقابلتها على النسخ المعتمدة<sup>(46)</sup>، فإن وجدوا خطأ أقاموه بالضرب وغيره من الوسائل التي تؤدي إلى تصحيح المنقول<sup>(47)</sup>. وقد نتج عن كل ذلك أن مایز العلماء بین النسخ الجيدة والنسخ الرديئة، وكذا بین من يصون كتابه ومن لا يصونه، وكل ذلك له دوره في الحكم على النقول قبولا أو ردا. فلا نستغرب إذن عندما نجد العلماء يعتنون بكتبهم بالتصحيح وصيانة الكتاب من أن تمتد إليه أيدي المتلاعبين حتى لا يتم الافتئات عليهم. بناء على ذلك، نجد العلماء يميزون بين حالات الراوي والرواية كما يأتي:

- أ- توثيق الراوي فيما رواه من كتابه إن كان صحيحا:
- 1- وفي ترجمة أبي محمد عبدالرحمن بن الحسن بن موسى الضراب، قال ابن مردويه في (تاريخه): "حدث عن هارون بن إسحاق وعلي بن أشكيب، وكان متقنا، صحيح الكتاب والسمع. توفي في شهر رمضان من سنة سبع وثلاثمائة"<sup>(48)</sup>.
- ب- مدح الكتاب بكونه كثير العجم والنقط والعناية بحسن التقييد زيادة على صحته:
- 2- في ترجمة وضاح أبي عوانة مولى يزيد بن عطاء، قال رواية: "سئل أحمد بن حنبل: أبو عوانة أثبت

45- نجد العلماء ينفرون من عدم معارضة المكتوبات كما في قول الأوزاعي: "مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي". ابن عبدالبر القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله، دار الكتب العلمية، بيروت، 1389هـ/1978م، ج 1، ص 77 و 78.

46- يعمد الناسخ إلى وضع الدرر بين الجمل عند الانتهاء من تصحيحها، وفي خاتمة الكتاب يكتب أنه انتهى عرضا، أو مقابلة يوم كذا، من شهر كذا، سنة كذا.

47- في هذا الصدد، نجد كتب علوم الحديث تتكلم عن العرض والمقابلة، وتقنيات تصحيح المكتوب، ومنها ما فيها تفصيل لذلك كما عند القاضي عياض، الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع، والرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية.

48- أبو بكر البغدادي، تكملة الإكمال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1410هـ، ج 3، ص 608 تر 3791.

أم شريك؟ قال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم. قال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان ثبنا، وأبو عوانة في جميع حاله أصبح حديثا عندنا من هشيم" (49).

3- وفي ترجمة إبراهيم بن مخلد بن جعفر بن مخلد بن سهل بن حمران بن مافياحسن بن فيروز بن كسرى قباد أبو إسحاق المعروف بالباقرحي، قال الخطيب البغدادي: "كان صدوقا صحيح الكتاب حسن النقل جيد الضبط ومن أهل العلم والمعرفة بالأدب" (50).

ت- التمييز بين ما رواه الراوي من كتابه وما رواه من حفظه، فيعتمد ما ضبط مما لم يضبطه:  
4- وقال العيني في الوضاح بن عبدالله الشكري: "بضم الكاف، ويقال: الكندي الواسطي، مولى يزيد بن عطاء البزار الواسطي. وقيل: مولى عطاء بن عبدالله الواسطي. قال عفان: كان صحيح الكتاب، ثبنا. وقال ابن أبي حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا، وهو صدوق. مات سنة ست وسبعين ومائة، وقيل: سنة خمس وسبعين" (51).

ث- تفسير سبب وقوع الخطأ في رواية الرواة عن الراوي:

5- في ترجمة عبدالله بن لهيعة، قال أحمد بن صالح: "كتبت حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود في الرق، قال: كنت أكتب عن أصحابنا في القراطيس وأستخير الله فيه، فكتبت حديث ابن لهيعة عن النضر في الرق، فذكرت له سماع الحديث، فقال: كان ابن لهيعة طالبا للعلم، صحيح الكتاب، وكان أملى عليهم حديثه من كتابه قديما، فكتب عنه قوم يعقلون الحديث وآخرون لا يضبطون وقوم حضروا فلم يكتبوا وكتبوا بعد سماعهم، فوقع علمه على هذا إلى الناس، ثم لم تخرج كتبه، وكان يقرأ من كتب الناس فوقع في حديثه إلى الناس على هذا، فمن كتب بأخرة من كتاب صحيح قرأ عليه على الصحة، ومن كتب من كتاب من كان لا يضبط ولا يصحح كتابه، وقع عنده على فساد الأصل" (52).

ج- بيان رجحان نسخة ما على غيرها بكونها معارضة أو بخط عالم معتمد وتداول العلماء لها:

6- في ترجمة أبي الحسن محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات الفراتي البغدادي، قال

49- ابن أبي حاتم الرازي، المرحم والتعديل، ج 9، ص 40 تر 173.

50- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 6، ص 189 تر 3250.

51- العمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1، ص 70.

52- الفسوي، المعرفة والتاريخ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419 هـ/ 1999 م، ج 2، ص 109.

السمعاني: "كتب الكثير، وكان صحيح الكتاب، خلف ثمانية عشر صندوقاً مملوءاً كتباً، أكثرها بخطه، وكتابه هو الحجة في صحة النقل وجودة الضبط. وكان مولده سنة بضع عشرة وثلاثمائة، ومات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة"<sup>(53)</sup>.

7- وفي ترجمة ثوب بن تلدة من بني والبة شيخ معمر له شعر يوم القادسية، قال ابن ناصر الدين الدمشقي: "قلت: لم يتعرض المصنف إلى ضبط المثناة فوق من "تلدة" خطأ ولا ضبطاً، وضمها عاصم بن أبي النجود وابن الكلبي وابن الجوزي، وفتحها الباؤون. وأما ابنه "ثوب" فقيده الأمير كما تبعه المصنف بفتح أوله وسكون ثانيه، وقد وجدته بخط الإمام عبيدالله بن أحمد النحوي المعروف بجخ جخ وهو متقن صحيح الكتاب فيما قاله ابن ماکولا وجدته مقيداً بضم أوله وفتح ثانيه في كتاب العلل عن أحمد بن حنبل رواية ابنه عبدالله عنه، سمعه عبيدالله من أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف في جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة معارضة بأصله، ثم قرئت على الحافظ أبي الفتح محمد بن أبي الفوارس، ثم تداولها الحفاظ كأبي الفضل بن ناصر وأحمد بن صالح ابن شافع وغيرهما"<sup>(54)</sup>.

#### ح- توهين ما في نسخة بسبب غياب التصحيح:

8- في ترجمة علي بن محمد بن أحمد بن نصير بن عرفة بن عياض بن ميمون بن سفيان بن عبدالله أبي الحسن الثقفي الوراق، المعروف بابن لؤلؤ، نقل الخطيب البغدادي عن البرقاني قوله فيه: "كان له حالة حسنة من الدنيا، وهو صدوق، غير أنه رديء الكتاب، يعني سيئ النقل"<sup>(55)</sup>.

تلکم إذا كانت بعض اللمسات التي حاولت من خلالها إبراز دقة المحدثين في ضبط النقول، وما نتج عنها من استدراك منهم على من وقع في الأوهام وغيرها للمحافظة على نقاوة الحديث النبوي الشريف.

#### الخلاصة:

من خلال هذا البحث، تبين لنا أهمية تتبع النقول عند المحدثين، وإدراك العلماء لذلك، ونصحهم طلابهم بضبطها والموازنة فيما بينها تجنباً للأوهام، وتمييزاً بين صحيح الرواية وسقيمها، عمدتهم

53- السمعاني، الأنساب، تحقيق: عبد الله بن عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص264.

54- ابن ناصر الدين الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أساء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد نعيم

العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م، ج2، ص104.

55- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج12، ص89 تر6505.



في ذلك: "إن كنت ناقلا فالصحة، وإن كنت مدعيا فالدليل". وبفضل ذلك، تمكنوا من الخروج بجملة من غرر الفوائد، لا يدركها إلا من يغوص في بحارهم، متزودا بزادهم، جعلنا الله تعالى منهم. ومن تلکم الفوائد:

- 1- معرفة مخرج الحديث، وعدد رواته، وفائدة ذلك أنه قد يكون متواترا، فيعلم بهذه الوسيلة.
- 2- جمع ألفاظ المتون، ومعرفة الزيادات، ومدى وثاقه من زاد.
- 3- معرفة مخالفة الراوي غيره فيما روى.
- 4- معرفة مناسبة ورود الحديث، وذلك يساعد على حسن فهمه.
- 5- الاطلاع على علة الخبر بانكشاف غلط الغالط، وتدليس المدلس، ووصل المعنعن.
- 6- معرفة مدى قوة الرواية التي حصل فيها الاختلاف، ومدى تأثيرها في الرواية الأخرى.
- 7- الجمع بين الروايات التي ظاهرها التعارض.
- 8- الترجيح بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض ولم يتمكن من الجمع بينها.
- 9- استخراج النكت الحديثية.

وقد كان لذلك أثره في التمييز بين الرواة من حيث الضبط، وكذا الحكم على الأحاديث بناء على هذا المنهج المتبع، وليبيان ذلك عرجت على بعض الصور الدالة على المراد، من خلال دراسة ما يأتي:

- 1- ترجيح رواية على أخرى بسبب الخطأ الحاصل فيها.
- 2- تصحيح وهم وقع في حديث بسبب الإدراج.
- 3- تصحيح خطأ بسبب سوء النقل من كتب الجرح والتعديل.
- 4- تصحيح تصحيحات النقلة.
- 5- العناية بتصحيح الكتب.

مما سبق تظهر أهمية تتبع النقول عند المحدثين، وكيف أنهم تمكنوا من ضبطها باعتماد الموازنة بينها، ودراسة مدى ضبط الرواة عن طريق تتبع أحوالهم، فكان هذا المنهج بناء للمعرفة الصافية، يسر الله تعالى سبل النهل منها. وإذا كان من بين أهداف هذا العمل هو صيانة الأحاديث النبوية، وهو ما ظهر أثره أيضاً في بقية العلوم، أفلا يكون مفيدا لنا اليوم أن نراجع ما طبع، وتحقيق نصوصه؟! خصوصا وأن جملة من المطابع قدمت التكسب على العلم، فخرجت بكل طامة، وتسببت في تشويه المتون.

هذه دعوة إذًا إلى ضرورة العناية بتحقيق المخطوطات، والتشجيع عليها، وتأسيس مركز لهذا الشأن، وتجميع النسخ الخطية، والسهر على خدمتها بشكل جماعي، ينهض به علماء الأمة، وليس ذلك ببعيد على من كانت همته عالية بإذن الله تعالى. والله الموفق لما فيه الخير والسداد.

### **The Importance of Cross-Checking Narrations by *Ḥadīth* Scholars and its Significance in Ascertaining them:**

*Ḥadīth* scholars have rendered a great service for humanity by supplying the knowledge of *Ḥadīth*, then developing it in proper order through the method which they evolved for this purpose with meticulous effort. All this effort was meant to serve the *Sunnah* of Prophet Muhammad SAWS and the human community at large.

No doubt the scholars of *Ḥadīth* differ from each other in determining the degree of authenticity of each *Ḥadīth* report and setting it in appropriate category accordingly.

For the purpose of this clear categorization in terms of authenticity, the scholars of *Ḥadīth* thoroughly investigated the relevant reports by other narrators before determining its text and status. This paper highlights the importance of this meticulous exercise in ascertaining the authentic reporting of each *Ḥadīth*.

\*\*\*\*